



المؤتمر السادس والثلاثون

للاتحاد البرلماني العربي

الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

2024 27-26 أيار / مايو

البيان الختامي

المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي
الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26-27 أيار / مايو 2024

البيان الختامي

بدعوة كريمة من معالي السيد ابراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، واعمالاً لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، وبتأييد من الأشقاء العرب، رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، وتلبيةً لمتطلبات الأمن العربي المشترك والتضامن العربي خاصة في المجال البرلماني، على مختلف الأفاق والأصعدة، انعقد في الجزائر، عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي، يومي الأحد والإثنين، 26-27 أيار/مايو 2024، تحت موضوع "ما يتعرض له الأشقاء في فلسطين المحتلة من حرب إبادة جماعية من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني".

وأقرّ المؤتمر البيان الختامي التالي:

نحنُ رؤساء البرلمانات والمجالس العربية والوفود المجتمعون في المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي،

وإذ لا يغيبُ عن ذاكرتنا الفردية والجمعية، كيف زرعت القوى الاستعمارية الكيان الصهيوني الغاصب، في أرض فلسطين العربية، ليكون أداة دنيئة لنشر الفتن والضغائن والأحقاد، وإحداث انقسامات مُدمرة، وانشقاقات مُهلكة، بين الأخوة والأشقاء داخل المجتمع العربي، وهذا ما يظهر جلياً وواضحاً من خلال ارتكاب هذا الكيان المصطنع، لأبشع المجازر وجرائم الإبادة الجماعية، بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، في قطاع غزة ومختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكل ذلك على مرأى ومسمع المجتمع الدولي، ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وعلى رأسها، مجلس الأمن الدولي الذي خرج عن صمته أخيراً، لكنه، ومع كل أسف، أثبت عجزه أمام شعوب الأرض قاطبة، وفشله باتخاذ موقف حازم أمام هذا الكم غير المسبوق، من الجرائم بحق البشرية جمعاء، والممارسات الهمجية، التي لم يسلم منها لا حجر ولا بشر ولا شجر.

وإذ ندرك ونعي، أن الخطب قد طغى بالفعل حتى غاصت الركب، وأن مصداقية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية الفاعلة، قد أصبحت على المحك جراء العريضة الصهيونية، التي لا تقيم وزناً لمبادئ القانون الدولي، ومقررات الإجماع الدولي، والأعراف الدولية.

وإذ نجددُ رفضنا القاطع، لجميع أشكال التطرف والقتل والإرهاب، الذي يمارسه الكيان الصهيوني المارق، وممارساته العنصرية الهمجية والدموية، بحق الأطفال والنساء وكبار السن، ناهيك عن سعيه المحموم لتوسيع دائرة العنف والقتل، عبر استهدافه المباشر أو غير المباشر، لسورية ولبنان والعراق.

وإذ نحمل الكيان الصهيوني المحتل، مسؤولية تفاقم الأوضاع والتصعيد غير المسبوق، الذي يُنذر بجزر المنطقة إلى حرب ضروس، لن يكون الكيان الصهيوني ومستوطنيه المتعطشين للدماء بمنأى عن نيرانها ولهبها، ناهيك عن إغراق المنطقة والعالم أجمع، في مستنقع الحقد والكراهية والافتتال الذي لا نهاية له.

فإنّ الاتحاد البرلماني العربي:

1. **يؤكد بشكل لا يقبل الشك أو التأويل، أن قضية فلسطين العربية، بشعبها وتراثها ومقدساتها المسيحية والإسلامية، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، ستبقى بوصلة العرب والمسلمين والمسيحيين إلى يوم الدين، مهما استفحلت اعتداءات الصهيونية العنصرية، ومحاولاتها اليائسة لاقتلاع الشعب الفلسطيني، من جذوره العميقة الضاربة في عمق التاريخ البشري والإنساني.**

2. **ويشدّد، في جميع المحافل الدولية، على أنّ حلّ الصراع العربي-الصهيوني لن يكون ممكناً أو محتملاً إلا بإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا وكفرشوبا والغجر وكافة الأراضي اللبنانية المحتلة.**

3. **ويهيبّ بالمجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي، الالتزام بمبادئ القانون الدولي، وعدم الكيل بمكيالين في تطبيق قرارات مجلس الأمن، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بجرائم الكيان الصهيوني، التي لا ترقى إلى جرائم حرب فحسب، بل تعد جرائم ضد الإنسانية والبشرية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.**

4. **ويستنهضُ همم أصحاب الضمير الحي، في جميع أصقاع العالم، للتحرك سريعاً لوقف المجازر الصهيونية الوحشية بحق الشعب الفلسطيني، والطلب من حكوماتهم، إيقاف جميع أشكال الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي، لهذا الكيان الغاصب، الذي لا يعتمد في تنفيذ أعماله اللاإنسانية على أموال دافعي الضرائب حول العالم فحسب، بل يُخفي جرائمه أمام الرأي العام العالمي، عبر تغطية إعلامية مزيفة وكاذبة، هدفها تحويل الجلاد الصهيوني إلى ضحية والضحية الفلسطينية إلى جلاد. والعمل على رفع الحصانة عن المحتل من المحاسبة والمساءلة والعقاب، وبحث الحكومات العربية على توفير الدعم المالي اللازم للشعب الفلسطيني.**

5. **يتمنّى عالياً، قرار الجمعية العامة، الذي تم التصويت عليه بأغلبية فائقة، ويطالب بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، وبحي جهود ومواقف الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الصدد.**

6. **يشيد بموقف دولة جنوب إفريقيا، لمبادرتها بإقامة دعوة لدى محكمة العدل الدولية، بشأن مجازر الإبادة الجماعية، التي ترتكبها سلطات الكيان الصهيوني.**

7. يحي حراك الطلبة والأساتذة في الجامعات الأمريكية وبعض الجامعات الاوربية، نصره للقضية الفلسطينية، واستنكارا، لما تقوم به سلطات الكيان الصهيوني، من إبادة جماعية للشعب الفلسطيني الشقيق.

8. يقدر الاتحاد عاليا، مواقف الدول التي قطعت علاقاتها مع الكيان الصهيوني، احتجاجا على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق.

9. يشيد، بقرار محكمة العدل الدولية، القاضي بإلزام الكيان الصهيوني، بالوقف الفوري لإطلاق النار في رفح، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

10. في ضوء البروز المتنامي للصحة الدولية اتجاه القضية الفلسطينية، والتزام بعض الدول بالتعبير صراحةً عن موقفها الثابت إزاء حل الدولتين، والاعتراف بدولة فلسطين، فإن الاتحاد البرلماني العربي، ينوه بإعلان إسبانيا والنرويج وإيرلندا، الاعتراف بدولة فلسطين، مؤكداً، أن هذه الخطوة التاريخية الجريئة تأتي انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، كما أنها تتوافق مع المواقف، التي أكدت مراراً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار وترسيخ قواعد الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، وندعو كافة دول العالم الحر الى اتخاذ خطوات مماثلة، وهذا من شأنه أن يعيد ثقة الشعوب بأنه لازال في العالم أنصاراً للحق والعدالة.

11. كما يثمن عالياً، الجهود المستمرة والمسعى النبيلة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، ودورها الفعال والملموس في دفع مجلس الأمن الدولي، لاتخاذ قرار بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ويشيد في الوقت ذاته بعملها الدائم وجهود رئيسها السيد عبد المجيد تبون لنصرة القضية الفلسطينية، وتوحيد كلمة العرب في المحافل الدولية، والخروج بتوصيات تُلبي طموحات شعوبنا العربية في جميع الأقطار العربية الشقيقة.

12. ويندد بشدة، استعمال الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لمنح دولة فلسطين كامل العضوية في هيئة الأمم المتحدة وفي ذات الوقت، يرحب بقرار الجمعية العامة القاضي بمطالبة مجلس الأمن بإعادة النظر بقراره ومنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الهيئة الأمية.

13. ويشيد، المجتمعون بالجهود الجبارة التي تبذلها المملكة العربية السعودية الشقيقة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، من خلال استضافة عدد من القمم العربية والإسلامية، والإفريقية من أجل نصره القضية الفلسطينية، ووضع حد للعدوان الصهيوني السافر، ضد الأشقاء الفلسطينيين.

14. **ويثمن عالياً** جهود كل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر الشقيقتين من اجل التوصل الى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ويشيد المؤتمر بالجهود الحثيثة التي تقوم بها مصر منذ اليوم الاول للازمة لإدخال المساعدات الانسانية الاغاثية الى القطاع من دون قيد او شرط خاصة الغذاء والدواء، والجهد الذي بذل عربيا واقليميا ودوليا.

15. **ويُعرب عن موقفه التضامني الداعم**، للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، مشيداً بدور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية، في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني، القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية وحماتها، وصيانتها، والوصاية الهاشمية عليها.

16. **يثنى المؤتمر**، الجهود الأردنية الموصولة في استقبال وإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية الأردنية والعربية والدولية إلى الأهل في غزة وفلسطين، ويتمنى على الدول العربية الاستمرار بهذه المساعدات اللازمة وبشكل متواصل في مواجهة سياسات التجويع ومحاولات تهجير الفلسطينيين عن أرضهم التاريخية في غزة والضفة الغربية والقدس، **ويقدر عالياً جهود جلالة الملك عبد الله الثاني** في كسر الحصار على غزة ومشاركته الشخصية في جهود الإغاثة من خلال الانزالات الجوية رغم ما تشكله من مخاطر وتحديات.

17. **كما يثمن**، الجهود الحثيثة والمتواصلة، التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية الشقيقة، رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن المدينة المقدسة للحفاظ على وضعها القانوني والتاريخي والحضاري. ويشيد بالجهودات المتواصلة للمملكة المغربية الشقيقة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية لسكان غزة والمقدسين، والتخفيف من وطأة الحصار المفروض عليهم.

18. **ويشيد**، بجهود دولة الكويت الشقيقة، وحراكها الدبلوماسي في بروكسل، في إطار جهود الضغط باتجاه وقف عدوان الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة، ووقف الانتهاكات المستمرة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وإرسال فريق طبي كويتي، لنجدة وإغاثة الأشقاء الفلسطينيين، وحثهم على المساعدات الإنسانية والطبية اللازمة والضرورية.

19. **ويشيد**، الاتحاد بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تصديرها للمساعدات الإغاثية والطبية، وفي بذل الجهود الدبلوماسية والسعي الدولي أثناء عضوية دولة الإمارات غير الدائمة في مجلس الأمن الذي اعتمد القرار 2720، ومساهمتها باعتماد قرارا بأغلبية 143 صوتا في الجمعية العامة الذي يطالب بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين ومنحها الامتيازات المستحقة في الاجتماعات الدولية والإقليمية.

20. ويشيد، الاتحاد بمبادرة دولة قطر الشقيقة لعلاج 1500 فلسطيني في مستشفيات دولة قطر، استمراراً لدعمها الثابت وجهودها المستمرة للتخفيف عن الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، ويثمن دور دولة قطر الشقيقة نحو تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة، عبر الوساطات الدبلوماسية والمبادرات الإنسانية، وتقريب وجهات النظر وحل النزاعات سلمياً، مما يعزز الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة. إن هذه الجهود تؤكد التزام دولة قطر الشقيقة بقضايا الأمة العربية، وسعيها لتعزيز التضامن العربي والتعاون بين الدول لضمان مستقبل أفضل.

21. كما يشيد بجهود سلطنة عمان الشقيقة في معالجة الجرحى الفلسطينيين، وارسال المساعدات الطبية والإنسانية لإغاثتهم، وكل ما تبذله من مساعي في هذا الصدد.

22. ويدين بأشد وأقصى العبارات، القصف الأمريكي لبعض المنشآت العراقية، ناهيك عن عمليات الاغتيال الممنهج، التي تعد انتهاكاً فاضحاً لسيادة العراق الشقيق وأمنه واستقراره. مشدداً على أنّ أمن العراق واستقراره، سيبقى دائماً جزءاً أساسياً ومحورياً من الأمن القومي العربي المشترك.

23. ويدين بأشد وأقصى العبارات، الاعتداءات الصهيونية الغاشمة والمتكررة على مختلف المناطق في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، واستهدافها المتعمد والمخالف لمبادئ القانون الدولي، لمطاري دمشق وحلب الدوليين، فضلاً عن عمليات الاغتيال الممنهج، لعدد من الشخصيات على أراضيها، الأمر الذي يعدّ خرقاً فاضحاً لسيادتها واستقرارها.

24. ويدين الاعتداءات الصهيونية اليومية المتكررة على لبنان والتي أدت إلى قتل الأطفال والنساء الأبرياء وقضت على المواسم الزراعية بإلقاء القنابل الفوسفورية المحرمة كما أن نتيجة الحرب والاعتداء المستمر دمرت المنازل والتي تجاوزت الـ 1700 منزل وتهجير بسبب ذلك ما يتجاوز الـ 100 ألف مواطن فيقتضي وقف الحرب على لبنان وجرائم الإبادة التي تقترفها إسرائيل وإعادة الحقوق إلى الشعب الفلسطيني وإعادة الحقوق العربية المسلوقة.

25. ويثمن عالياً، الدور الفاعل للسياسة الخارجية لسلطنة عُمان الشقيقة، ومساهمتها الملموسة في احتضان العديد من الحوارات الإقليمية والدولية، على أراضيها بهدف توفير التسهيلات اللازمة لتيسير الحوار والتشاور بشأن مختلف القضايا العربية المحورية، إضافةً إلى التخفيض من كل ما من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين.

26. ويتوجه بعميق الشكر لمملكة البحرين الشقيقة، وجهودها المبذولة من خلال استضافة القمة العربية التي عقدت في منتصف شهر أيار/ مايو 2024، والتي كانت فرصة مهمة في هذه الأوقات الحرجة والمتأزمة، لمناقشة القضايا العربية الرئيسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، في ظل التصعيد العسكري غير المسبوق للكيان الصهيوني، على قطاع غزة، وعموم الأراضي الفلسطينية، ويثمن، مخرجات "قمة البحرين" في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي

لإحلال السلام في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، وإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وتوفير الخدمات التعليمية والرعاية الصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، بالتعاون والتنسيق بين مملكة البحرين والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة، وتطوير التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي، ويقدر **عالياً**، زيارة **حضرة صاحب الجلالة الملك محمد بن عيسى آل خليفة المعظم** (حفظه الله ورعاه)، ملك مملكة البحرين الشقيقة، رئيس الدورة الحالية للقمة العربية إلى جمهورية روسيا الاتحادية، والزيارة الثانية إلى جمهورية الصين الشعبية مع إخوانه من قادة الدول العربية، من أجل تعزيز التحالفات مع هذه الدول حيث له أثر كبير ينعكس على قرارات الأمم المتحدة.

27. **ويدعو**، إلى دعم جهود السلام الشامل والمستدام في الجمهورية اليمنية الشقيقة القائم على المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، والقرارات الأمامية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216، ودعم جهود المبعوث الأممي بما يحقق السلام المستدام والحل السياسي الشامل، ودعم جهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية الشقيقة، بقيادة **خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز**.

28. **ويدعو**، الأشقاء في السودان الشقيق، إلى اغتنام الفرصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي، لوقف إطلاق النار، وتوحيد الكلمة والصف، والانخراط بحوارٍ وطني شامل، يضع حدّاً نهائياً لهذه الحرب المستمرة منذ عدة أشهر، يدفع ثمنها الأبرياء من الأشقاء السودانيين.

29. **ويُرْحَب**، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 مارس/آذار 2024، بعنوان: "تدابير مكافحة كراهية الإسلام" وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، خصوصاً مع تنامي خطاب الكراهية ومعاداة المسلمين.

30. **ويُطالب**، الدول العربية الشقيقة ببذل الجهود المطلوبة والضرورية، لوضع حدّ نهائي لتفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية، التي تعصف بالجمهورية اللبنانية الشقيقة، ويؤكد الحاجة الملحة لتفعيل أسس العمل العربي المشترك ومبادئ التضامن العربي الكفيلة بإنقاذ لبنان وشعبه الشقيق، هذا البلد العربي العريق الذي يعتبر سنداً لأمتة ومنازة للعلم والثقافة.

31. **ويدعو**، إلى تنظيم انتخابات في أقرب الآجال الممكنة تنبثق عنها مؤسسات شرعية وموحدة من أجل تحقيق وحدة وأمن واستقرار ليبيا في ظل حوارٍ ليبي ليبي بعيداً عن التدخلات الأجنبية.

32. ويثمن عالياً، الجهود الاستثنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على المستوى العربي والإقليمي والدولي، فيما يتعلق بالقضايا التي تشكل اهتماماً عالمياً، وفي مقدمتها استضافة دولة الإمارات العربية لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الطارئة، لتغير المناخ "كوب 28" من 6 إلى 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، ومساهمتها في تعزيز العمل الدولي، من أجل معالجة أحد أصعب التحديات، التي يفرضها التغير المناخي في العالم.

33. يؤكد المؤتمر، خطورة التحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية، وتداعياتها السلبية الاجتماعية والاقتصادية على العديد من دولنا، ويثني على الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية للحد من هذه الظاهرة ودعوتها لمعالجة الأسباب العميقة لها في إطار مقارنة إقليمية شاملة ومتضامنة، كما يدعم موقف تونس الراض لأن تكون منصة عبور وتوطين للمهاجرين غير النظاميين.

34. يشدد على أهمية احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي المنظمة لاستغلال الأنهار العابرة للحدود، وعدم التسبب في ضرر ذي شأن ومبدأ الإخطار المسبق، وفي هذا الصدد يؤكد دعمه الكامل للأمن المائي المصري والسوداني، ويدعو الجانب الإثيوبي إلى الالتزام بالمسار التفاوضي والتوصل لاتفاق عادل ومتوازن وملزم قانوناً حول قواعد ملئ وتشغيل السد الإثيوبي بما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاثة.

35. ويدعو الأشقاء العرب للعمل معاً، على توفير الدعم اللازم للجمهورية الإسلامية الموريتانية، لتحقيق تطلعات وطموحات الشعب الموريتاني الشقيق، بداية من محاربة الفقر والبطالة بين صفوف الشباب، وصولاً إلى تطوير التعليم ودعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، ومحاربة التطرف والإرهاب.

36. ويدين بأشد وأقسى العبارات ويعرب عن رفضه التام لأي مساس بسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية ووحدها وأمنها ويطالب بضرورة الالتزام بقواعد حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويدعو في الوقت ذاته كافة الأطراف إلى نبذ استعمال القوة في حل أي نزاع وتغليب لغة الحوار والتفاوض في إطار الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق إفريقيا (IGAD).

37. ويرفض رفضاً قاطعاً، أي محاولة من البرلمان الأوروبي لفرض الوصاية، على دول عربية مستقلة تتمتع بالسيادة، والتدخل بشؤونها الداخلية، بشكل مباشر أو غير مباشر، مُحدراً من تبعات وعواقب تسييس ملف حقوق الإنسان، أو أي ملف آخر يستند عمداً إلى معلومات مغلوطة، لا أساس لها من الصحة أو المصدقية.

38. ويُجَدِّد التأكيد، على الحاجة الملحة لتطوير النظم والتشريعات البرلمانية وتحسينها، خصوصاً ما يتعلق بحقوق الإنسان العربي وكرامته، وتمكين المرأة وجيل الشباب، وتوفير الفرص الملائمة للاستفادة من قدراتهم في بناء الدولة والمجتمع.

39. ويحثُّ، البرلمان العربي، على تقديم العون والمساعدة لجمهورية جيبوتي وجزر القمر الاتحادية الإسلامية الشقيقتين، وتمكين مؤسساتهما الحكومية، لا سيما المؤسسة البرلمانية وما تمثله لتفعيل مضمون الديمقراطية التعددية والحوار المثمر والبناء لما فيه خير البلاد والعباد.

40. ويدعو، الأخوة والأشقاء في جميع البرلمانات والمجالس الوطنية، لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية كأداة أثبتت جدواها في دفع الدول والحكومات إلى إرساء مفهوم الأمن العربي المشترك، والتضامن العربي، ليكون أساساً وسبيلاً ومخرجاً وحيداً من الأزمات المتلاحقة، التي كانت وستبقى، تتفرد ببلداننا وشعوبنا العربية، والعمل لحلّ كافة القضايا الخلافية، بجهود عربية مشتركة تؤدي إلى المزيد من التكاتف والتضامن العربي لمواجهة التحديات.

41. ويقرر، عودة المقر إلى دمشق، عاصمة الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتشكيل لجنة، للقيام بزيارة إلى دمشق لمعاينة مقر الاتحاد البرلماني العربي، والاحتياجات المطلوبة لتنفيذ هذا القرار، برئاسة معالي السيد ابراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعضوية: معالي الشيخ خالد المعولي، رئيس مجلس الشورى - سلطنة عمان، وسيادة الأستاذ محسن المندلاوي، رئيس مجلس النواب بالإناابة - جمهورية العراق، وسعادة الدكتور زهير أبو فارس، عضو مجلس الاعيان - المملكة الأردنية الهاشمية.

42. ويدعو، للعمل على إيجاد آلية مناسبة لتفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي، سواءً من خلال تشكيل لجنة من الخبراء، أو عدد من البرلمانيين وصولاً إلى وضع آلية مناسبة للوقوف على المعوقات، الاحتياجات لتحقيق هذا الهدف.

43. ويؤكد، أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، تعتبر جهازاً من أجهزة الاتحاد، حيث قد أقرت من قبل مجلس الاتحاد البرلماني العربي، بحيث تعمل، تحت مظلة رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، ضمن الأهداف التي أنشأت من أجلها.

44. ونتوجه في الختام بأسمى آيات الشكر والتقدير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة ورئيسها السيد عبد المجيد تبون، على احتضانها للمؤتمر 36 للاتحاد البرلماني العربي، وما جندته من وسائل وإمكانيات لنجاح فعالياته، ونوجه الشكر أيضاً للرئيس عبد المجيد تبون على سعيه الدائم من أجل الدفاع عن قضايا الأمة ونصرتها.

حرر في الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، يوم الإثنين الواقع في السابع والعشرين من

أيار/مايو 2024.